



منظمة
العمل
الدولية

التقرير العالمي للأجور ٢٠١٤-٢٠١٥

الأجور وعدم المساواة في الدخل

ملخص تنفيذي

مكتب العمل الدولي - جنيف

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية

هذا الملخص ليست وثيقة رسمية من منظمة العمل الدولية. ومسؤولية الآراء المعبر عنها في المواد أو الدراسات أو المساهمات الأخرى التي تحمل توقيعها هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا يمثل النشر مصادقة من جانب مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة بها. والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما إن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

بالإمكان استنساخ هذا النص بحرية مع الذكر المصدر.

قسم الإعلام والمعلومات العامة
منظمة العمل الدولية

٤ شارع دي موريون، ١٢١١ جنيف، سويسرا
لمزيد من المعلومات، زيارة موقعنا: www.ilo.org

الجزء الأول: الاتجاهات الرئيسية في الأجور

السياق

كثرت الأحاديث عن الدور الاقتصادي للأجور في السنوات الأخيرة. فهي عبء على الشركات، أما على المستوى القُطري، فيعتمد الأثر الصافي لارتفاع الأجور أو انخفاضها على اتجاه آثار الأجور على استهلاك الأسرة والاستثمارات وصافي الصادرات وأيضاً على الحجم النسبي لهذه الآثار. وركزت المخاوف في منطقة اليورو بشأن العجز في الطلب الكلي، والناجم عن عدم كفاية الاستهلاك المنزلي، على الأجور، حيث أشار كثير من المعلقين إلى أن تراجع الأجور أو ركودها يزيد من خطر الانكماش. وقد أولت بعض الاقتصادات الناشئة والنامية مزيداً من الاهتمام بالأجور كونها تمثل عنصراً أساسياً من مجمل استراتيجيات الحد من الفقر وعدم المساواة.

تباطأ نمو الأجور في العالم عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ ولم يستعد بعد مستوياته قبل الأزمة

انخفض نمو الأجور الحقيقية عالمياً بحدة أثناء الأزمة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ليتعافى بعض الشيء عام ٢٠١٠ قبل أن يتباطأ مجدداً. ونما متوسط الأجور الحقيقية الشهرية عالمياً بنسبة ٢ في المائة عام ٢٠١٣ بعد أن بلغ ٢,٢ في المائة عام ٢٠١٢، ولم يستعد حتى الآن مستوياته التي كان عليها قبل الأزمة عندما وصل إلى ٣ في المائة عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

نمو الأجور في العالم مدفوعاً في الغالب من الاقتصادات الناشئة والنامية

أصبح نمو الأجور العالمي في السنوات الأخيرة مدفوعاً من قبل الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث أخذت الأجور الحقيقية ترتفع، وأحياناً بسرعة، منذ عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، ثمة فروق كبيرة بين المناطق. فبينما وصل نمو الأجور الحقيقية عام ٢٠١٣ إلى ٦ في المائة في آسيا ونحو ٦ في المائة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، هبط إلى أدنى من ١ في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بعد أن بلغ ٢,٣ في المائة عام ٢٠١٢). وتُظهر تقديرات مبدئية أيضاً بأن الأجور الحقيقية نمت بنسبة ٤ في المائة تقريباً في منطقة الشرق الأوسط جراء النمو الكبير في الأجور في السعودية، لكنها نمت بأقل من ١ في المائة في إفريقيا. كما تباطأ نمو الأجور الحقيقية في الاقتصادات الناشئة في مجموعة العشرين من ٦,٧ في المائة عام ٢٠١٢ إلى ٥,٩ في المائة عام ٢٠١٣.

انخفاض نمو الأجور العالمي إلى النصف عند استبعاد الصين

يُعزى معظم نمو الأجور العالمي إلى الصين بسبب حجمها الضخم والنمو الكبير في الأجور الحقيقية فيها. ويؤدي استبعاد الصين من الحسابات إلى انخفاض نمو الأجور الحقيقية إلى النصف تقريباً من ٢ في المائة إلى ١,١ في المائة عام ٢٠١٣ ومن ٢,٢ في المائة إلى ١,٣ في المائة عام ٢٠١٢.

الأجور الرائدة في الاقتصادات المتقدمة

ركدت الأجور الحقيقية تقريباً في مجموعة الاقتصادات المتقدمة عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، إذ لم تنمو إلا بنسبة ٠,١ و ٠,٢ بالمائة على التوالي. وفي بعض الدول، ومنها اليونان وأيرلندا وإيطاليا واليابان وإسبانيا والمملكة المتحدة، كان متوسط الأجور الحقيقية عام ٢٠١٣ أدنى من مستوياته عام

٢٠٠٧. وقد لعبت آثار التركيبة (أثر التركيبة المتغيرة للعاملين في عمل مأجور على متوسط الأجر) دوراً كبيراً في البلدان المتأثرة بالأزمة.

فافت إنتاجية العمل في الاقتصادات المتقدمة نمو الأجر الحقيقية بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٣، وانخفضت حصة العمال من الدخل الوطني – وهي أيضاً انعكاساً للصلة بين الأجر والإنتاجية – في أكبر الاقتصادات المتقدمة

بالمجمل، تخلف نمو الأجر الحقيقية في مجموعة الاقتصادات المتقدمة عن نمو إنتاجية العمل بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٣. وقد كانت هذه هي الحالة السائدة قبيل الأزمة عام ٢٠٠٧. كما تُواصل إنتاجية العمل – بعد تضيق قصير في الفجوة أثناء ذروة الأزمة – تجاوزها لنمو الأجر الحقيقية منذ عام ٢٠٠٩.

وبين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٣، تجاوز نمو إنتاجية العمل نمو الأجر في كل من ألمانيا، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية. ويتجسد هذا الفصل بين الأجر والإنتاجية في تراجع حصة دخل العمل (تعويضات العمال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) أثناء الفترة نفسها في هذه البلدان. وفي بلدان أخرى كفرنسا والمملكة المتحدة، بقيت حصة دخل العمل مستقرة أو زادت. أما في الاقتصادات الناشئة، فقد ازدادت حصة دخل العمل في السنوات الأخيرة في الاتحاد الروسي، بيد أنها تراجعت في كل من الصين والمكسيك وتركيا. ولكن تجدر الإشارة إلى أنه عندما يكون نمو الأجر الحقيقية سريعاً، قد تختلف آثار تراجع حصة دخل العمل على الرخاء في الاقتصادات الناشئة والنامية عنها في الاقتصادات المتقدمة.

يقترب متوسط الأجر في الاقتصادات الناشئة والنامية ببطء منه في الاقتصادات المتقدمة

لا يزال متوسط الأجر في الاقتصادات الناشئة والنامية أدنى منه بكثير في معظم الاقتصادات المتقدمة. فعلى سبيل المثال، يصبح متوسط الأجر الشهري في الولايات المتحدة أكبر منه بثلاث مرات في الصين إذا ما قيس بتبادل القوة الشرائية.

وفيما تُصعب الفروق في التعاريف والمنهجيات من مهمة المقارنة بدقة بين مستويات الأجر بين البلدان، يبلغ متوسط الأجر الشهري (بحسب تعادل القوة الشرائية) ٣٠٠٠ دولار تقريباً في الاقتصادات المتقدمة ونحو ١٠٠٠ دولار في الاقتصادات الناشئة والنامية. وتشير التقديرات إلى أن متوسط الأجر الشهري في العالم يبلغ نحو ١٦٠٠ دولار. ومع ذلك، فقد ضاقت الفجوة في الأجر الحقيقية بين الاقتصادات الناشئة والمتقدمة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ جراء حدوث نمو كبير في الأجر في الأولى مع ركود الأجر أو حتى تراجعها في كثير من البلدان المتقدمة.

الجزء الثاني: الأجور وعدم المساواة في الدخل

اتجاهات متضاربة في عدم المساواة في دخل الأسرة

استرعى ازدياد عدم المساواة في بلدان عديدة على مدى العقود القليلة الماضية مزيداً من الانتباه لأنه يؤثر سلباً على الرفاهية والتماسك الاجتماعي ويحد من النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل. ويبين هذا التقرير بأن الاتجاهات الأخيرة في إجمالي عدم المساواة في دخل الأسرة متضاربة في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية، إذ يرتفع في الثانية. ومع ذلك، أحرز عدد من هذه الدول تقدماً نحو الحد منه، وعادةً في سياق ارتفاع الدخل. أما في بعض الاقتصادات المتقدمة التي شهدت ازدياد عدم المساواة، فحدث هذا التقدم عادةً في سياق ركود الدخل أو تراجعها.

عدم المساواة يبدأ في سوق العمل

يبدأ عدم المساواة في كثير من البلدان في سوق العمل، إذ تُعتبر التغييرات في توزيع الأجور وفرص العمل المأجورة عوامل رئيسية تقف وراء الاتجاهات الأخيرة لعدم المساواة. وفي كثير من الأحيان، نتجت مستويات عدم المساواة في الاقتصادات المتقدمة، والتي بلغت ذروتها بين أعلى وأدنى عشرة في المائة من الأسر أو في صفوف الطبقة الوسطى، عن ازدياد عدم المساواة في الأجور وفقدان الوظائف معاً. ففي إسبانيا والولايات المتحدة حيث حدثت أكبر مستويات عدم المساواة بين أعلى وأدنى عشرة في المائة من الأسر من حيث الدخل، كانت التغييرات في توزيع الأجور وفقدان الوظائف مسؤولة عن ٩٠ في المائة من الزيادة في عدم المساواة في إسبانيا وعن ١٤٠ في المائة منها في الولايات المتحدة. وفي البلدان المتقدمة التي ازداد فيها عدم المساواة في الدخل الأسري، عوضت مصادر أخرى للدخل قرابة ثلث الزيادة في عدم المساواة جراء التغييرات في الأجور وفرص العمل.

وقد شهد عدد من الاقتصادات الناشئة والنامية تراجعاً في إجمالي عدم المساواة جراء التوزيع العادل للأجور وفرص العمل المأجورة. ففي الأرجنتين والبرازيل حيث بلغ تراجع عدم المساواة أقصاه، كانت التغييرات في توزيع الأجور وفرص العمل المأجورة مسؤولة عن ٨٧ في المائة من التراجع في عدم المساواة بين القمة والقاع والذي استمر لمدة عقد في الأرجنتين وعن ٧٢ في المائة منه في البرازيل.

الأجور كمصدر رئيسي لدخل الأسرة

يعزى الدور المهم للأجور في عدم المساواة في دخل الأسرة إلى مكانة الأجور كمصدر رئيسي لدخل الأسرة في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية. ففي الاقتصادات المتقدمة، تشكل الأجور نحو ٧٠-٨٠ في المائة من إجمالي الدخل قبل اقتطاع الضريبة وبعد إضافة الإعانات والذي تتقاضاه الأسر التي تضم ما لا يقل عن عضو واحد في سن العمل مع وجود تفاوت كبير بين البلدان. وفي الاقتصادات الناشئة والنامية التي يدرسها هذا التقرير، فإن نسبة مساهمة الأجور في دخل الأسرة أصغر، إذ تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة في الأرجنتين والبرازيل، ونحو ٤٠ في المائة في البيرو، و ٣٠ في المائة في فيتنام. ويمثل الدخل الآتي من العمل للحساب الخاص حصة أكبر عموماً في دخل الأسرة منه في الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في صفوف الفئات ذات الدخل المنخفض.

ومع ذلك، تكون مصادر الدخل في القمة والقاع في كلا النوعين من الاقتصادات أكثر تنوعاً منه في المنتصف حيث غالباً ما تعتمد الأسرة على الأجور. وتلعب الإعانات الاجتماعية في الاقتصادات المتقدمة دوراً مهماً في دعم الأسر منخفضة الدخل، ولكن هذه الأسر في كثير من الاقتصادات الناشئة والنامية تعتمد في الغالب على العمل للحساب الخاص. فعلى سبيل المثال، تمثل الأجور في الأسر القابعة في أدنى عشرة في المائة نحو ٥٠ في المائة من دخلها في الولايات المتحدة، و٣٠ في المائة في إيطاليا، و٢٥ في المائة في فرنسا، و٢٠ في المائة في المملكة المتحدة، و١٠ في المائة في ألمانيا، و٥ في المائة في رومانيا. وتمثل الأجور في الفئات ذات الدخل المتوسط والمرتفع أعلى حصة في دخلها في جميع البلدان تقريباً لتصل إلى ٨٠ في المائة أو أكثر في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

أما في الاقتصادات الناشئة والنامية، فتتراوح هذه النسبة في صفوف الأسر القابعة في أدنى ١٠ في المائة بين ٥٠ في المائة من دخل الأسرة في الاتحاد الروسي وأدنى من ١٠ في المائة في فيتنام. وترتفع هذه النسبة تدريجياً في الطبقات الوسطى في الأرجنتين والبرازيل والصين والاتحاد الروسي، قبل أن تنخفض في الفئات ذات الدخل الأعلى.

بعض الفئات يعاني من التمييز وفجوات الأجور

يُظهر التقرير بأنه يوجد في جميع البلدان الوردية في عينتنا تقريباً فجوات في الأجور بين الرجل والمرأة وأيضاً بين العمال الوطنيين والمهاجرين. وتعزى هذه الفجوات إلى أسباب متعددة ومعقدة تختلف من بلد لآخر وأيضاً مع التوزيع العام للأجور. وتُقسم هذه الفجوات إلى فجوات مبررة تنتج عن الخصائص الملحوظة لسوق العمل ورأس المال البشري، وأخرى غير مبررة تعكس التمييز في الأجور وتتضمن خصائص (مثل وجود الأطفال) ينبغي ألا تؤثر من حيث المبدأ على الأجور. كما يبين التقرير أنه في حال ردم الفجوات غير المبررة، ينقلب متوسط الفجوة في الأجور بين الجنسين في البرازيل ولبنان والاتحاد الروسي وسلوفينيا والسويد حيث ينبغي أن تؤدي خصائص سوق العمل للفئات المحرومة إلى ارتفاع الأجور، كما تخفت الفجوات تقريباً في نحو نصف البلدان المتقدمة في العينة.

وعند إجراء تحليل مماثل بهدف المقارنة بين أجور المهاجرين والعمال الوطنيين، يتبين بأن متوسط الفجوة في الأجور ينقلب في بلدان مختلفة إذا ما رُدمت الفجوات غير المبررة. ومن بين الاقتصادات المتقدمة، ينطبق ذلك على كل من الدنمارك وألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج وبولونيا والسويد. أما في تشيلي، فيتقاضى العمال المهاجرون في المتوسط أكثر مما يتقاضاه نظرائهم الوطنيين.

وقد وجد التقرير أيضاً فجوة في الأجور بين العمال في الاقتصاد المنظم وغير المنظم في بلدان أميركا اللاتينية المدروسة. وكما هو الحال مع الفجوات في الأجور بين الجنسين وبين المهاجرين والوطنيين، تكون فجوة الأجور لدى العمال في الاقتصاد غير المنظم أقل عموماً في العُشر الأدنى لترتفع بالنسبة لأصحاب أعلى الأجور. علاوة على ذلك، تختلف الخصائص الملحوظة لسوق العمل بالنسبة للعاملين في الاقتصاد غير المنظم عنها بالنسبة للعاملين في الاقتصاد المنظم في جميع مستويات توزيع الأجور ولجميع البلدان (أي أن هناك فجوة مبررة عبر مجمل التوزيع). ومع ذلك، تبقى الفجوات غير المبررة في الأجور كبيرة.

الجزء الثالث: سياسات معالجة الأجور وعدم المساواة

تحديات السياسات

يمكن معالجة عدم المساواة باتباع سياسات تؤثر مباشرة على توزيع الأجور وسياسات مالية تعيد توزيع الدخل من خلال الضرائب والإعانات. ومع ذلك، تشكل زيادة عدم المساواة في سوق العمل عبئاً أكبر على الجهود الرامية إلى الحد منه عبر الضرائب والإعانات. ويشير ذلك إلى ضرورة معالجة عدم المساواة الناشئ في سوق العمل أيضاً باتباع سياسات ذات أثر مباشر على توزيع الأجور.

الحد الأدنى للأجور والمفاوضة الجماعية

تشير الأبحاث الأخيرة إلى وجود إمكانية كبيرة لدى الحكومات لاستخدام الحد الأدنى للأجور كأداة من أدوات السياسات. فمن ناحية أولى، تُظهر الأبحاث إما عدم وجود مفاضلة بين زيادة الحد الأدنى للأجور ومستويات فرص العمل أو أن هذه الزيادات لها أثر محدود جداً سلباً أو إيجاباً على فرص العمل. ومن ناحية أخرى، تبين الأبحاث بأن الحد الأدنى للأجور يسهم حقاً وبفاعلية في الحد من عدم المساواة في الدخل. وقد ازداد في السنوات الأخيرة عدد الحكومات في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية التي تستخدم سياسات الحد الأدنى للأجور كأدوات فعالة. والأهم من ذلك، يجب تحديد الحد الأدنى للأجور بطريقة تُوازن بين احتياجات العمال وأسرههم والعوامل الاقتصادية.

وتُعتبر المفاوضة الجماعية ركيزة آخر من ركائز سوق العمل لطالما اعتُبرت أداة رئيسية لمعالجة عدم المساواة بشكل عام وعدم المساواة في الأجور بشكل خاص. ويعتمد مدى قدرة المفاوضة الجماعية على الحد من عدم المساواة الإجمالي في الأجور على نسبة العمال الذين تشملهم الاتفاقيات الجماعية وعلى موقعهم في توزيع الأجور.

تعزيز فرص العمل

يُعتبر خلق فرص عمل أولوية في جميع البلدان. ويبين التقرير أن الحصول على عمل مأجور أو فقدانه عامل رئيسي في عدم المساواة في الدخل. ففي الاقتصادات المتقدمة، أسهم فقدان الوظائف الذي أثر على العمال ذوي الدخل المنخفض أكثر من غيرهم في زيادة عدم المساواة، فيما أسهم خلق فرص عمل مأجورة للقباعين في القاع في عدد من الدول الناشئة والنامية في الحد منه. وتؤكد هذه النتائج على أن اتباع سياسات فرص العمل الكاملة يُعتبر عاملاً مهماً في الحد من عدم المساواة. كما يشكل تعزيز المنشآت المستدامة عنصراً أساسياً في هذا الصدد. وينطوي ذلك على خلق بيئة مواتية لتأسيس المنشآت ونموها، فضلاً عن تشجيع الابتكار وتعزيز الانتاجية. ويمكن تقاسم الفوائد الناتجة بعدالة بين المنشآت وفي المجتمع بشكل أوسع.

اهتمام واضح بالفئات المحرومة من العمال

إن زيادة الحد الأدنى لأجور العمال ذوي الأجور المنخفضة وتوسيع المفاوضة الجماعية بحيث تشملهم يفيد عموماً في الحد من عدم المساواة نظراً لوجود عدد كبير من النساء والمهاجرين والفئات المحرومة في وظائف منخفضة الأجر. ولكن هذه الأدوات لن تقضي وحدها على سائر أشكال التمييز أو الفجوات في الأجور والتي تشكل مصدراً مهماً لعدم المساواة عموماً وعدم المساواة في الأجور. ولا بد لذلك من اعتماد باقاة أوسع من السياسات بهدف التغلب على الفجوات

في الأجر التي لا تبررها خصائص سوق العمل ورأس المال البشري. فعلى سبيل المثال، يستدعي تحقيق مساواة في الأجر بين الرجل والمرأة اتباع سياسات تهدف إلى مكافحة الممارسات التمييزية والأفكار النمطية عن عدم قيمة عمل المرأة، فضلاً عن اعتماد سياسات فعالة خاصة بالأمومة والأبوة والدعوة إلى تقاسم مسؤوليات الأسرة.

إعادة التوزيع المالي من خلال الضرائب وأنظمة الحماية الاجتماعية

يمكن أن تعوض السياسات المالية إلى حد ما عن عدم المساواة في الأجر سواء من خلال أنظمة ضرائب تصاعديّة أو إعانات تميل إلى تحقيق المساواة في دخل الأسر. وعدد الاقتصادات المتقدمة التي تستخدم هذه السياسات لمعالجة أهداف توزيع الدخل أكبر منه في الاقتصادات الناشئة والنامية، على الرغم من حدوث بعض التقارب بين هذين العديدين حالياً. ويبدو أن هناك إمكانية في الاقتصادات الناشئة والنامية لزيادة الإيرادات الضريبية بتنفيذ باقّة متنوعة من التدابير منها توسيع القاعدة الضريبية من خلال نقل العمل والمنشآت من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم إضافة إلى تحسين جباية الضرائب. وتتيح زيادة الإيرادات بدورها توسيع وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية والتي غالباً ما تكون غير مكتملة في هذه الاقتصادات.

الحاجة إلى سياسات موحدة

تُشكل الأجر أكبر مصدر وحيد لدخل الأسرة في الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية مع وجود استثناءات قليلة. وفي الوقت نفسه، تسهم الأجر بصورة أقل في دخل الأسرة في الفئات ذات الدخل الأدنى. ويدعو ذلك في الاقتصادات المتقدمة حيث تُعتبر إعانات الحماية الاجتماعية مصدراً أكثر أهمية للدخل إلى خلق مزيج من السياسات يساعد الأفراد في هذه الأسر على الحصول على فرص عمل، وإلى اتخاذ إجراءات تحسن جودة وتعويضات هذا العمل الذي يعثرون عليه. وقد تمكنت بعض الاقتصادات الناشئة والنامية من زيادة دخل الفئات منخفضة الدخل عبر برامج للتوظيف المباشر (كما هو الحال في الهند وجنوب إفريقيا) والإعانات النقدية المشروطة وغير المشروطة (كما في البرازيل والمكسيك وعدة بلدان أخرى). وفي النهاية، فإن أكثر طريقة فعالة ومستدامة لإخراج السكان في سن العمل من دائرة الفقر هي العثور على وظيفة منتجة بأجر عادل. وينبغي توجيه السياسات نحو تحقيق هذا الهدف.